

"النزوح السوري"، بين حماية لبنان وضمانة حق العودة للسوريين

شربل نحاس،
أمين عام حركة مواطنون ومواطنات في دولة

الجامعة اليسوعية - كلية الحقوق والعلوم السياسية

15 أيار 2024

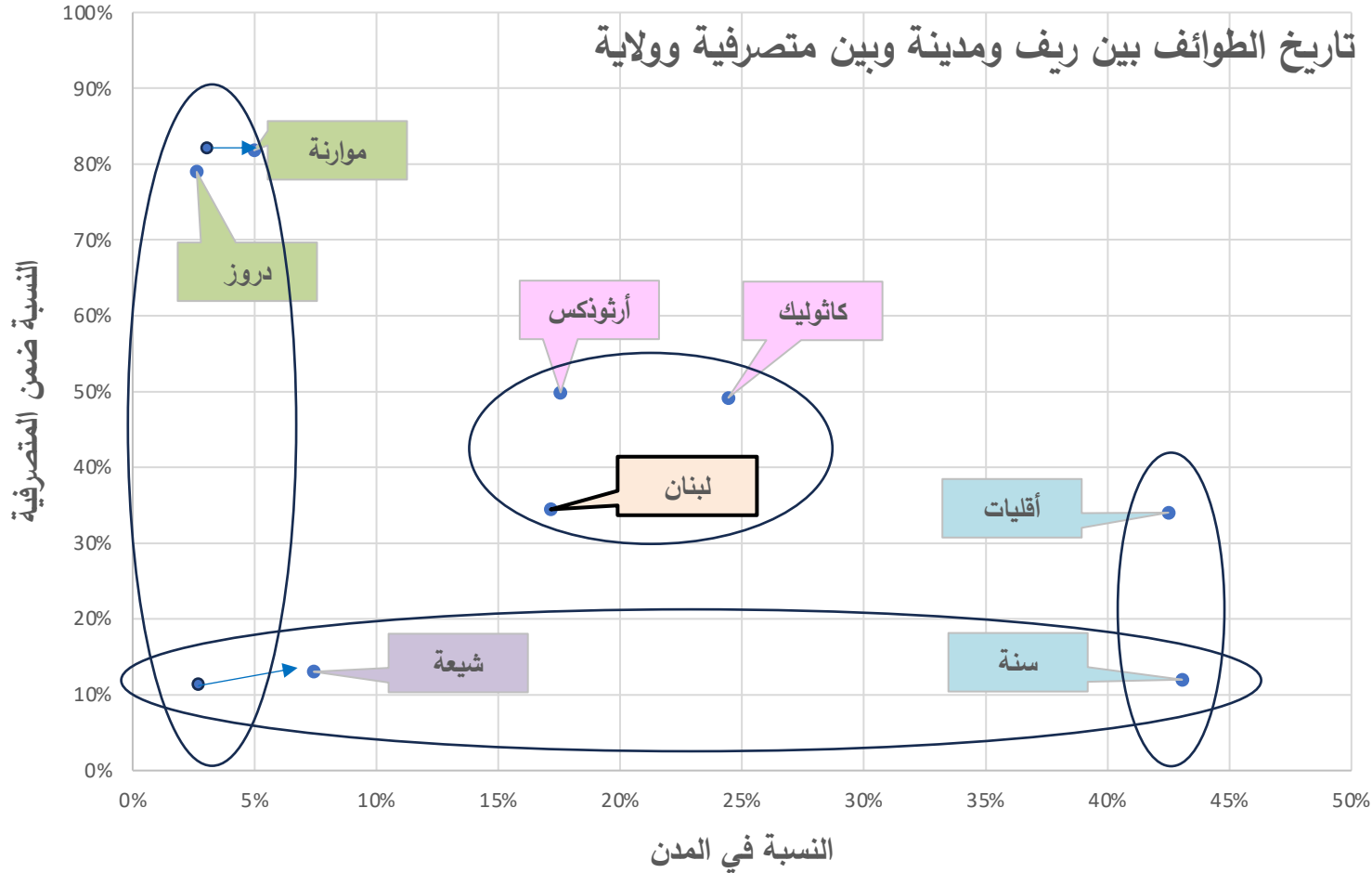
في الموضوع

- "النزوح السوري" : بين حماية لبنان وضمانة حق العودة للسوريين"
- ما هي دواعي القلق على "لبنان"، لحمايته، قلق من ماذا؟ من المتاجرة بأهله؟ من الارتهان لأطراف إقليم ممزق؟ من امتهان التسؤل والنزاعات العنترية؟ من تحوله إلى مجموعة مساكن ثانوية للختايرة والفقراء؟
- و"ضمانة حق العودة للسوريين"، من يضمناها؟ أولئك الذين ضمنوا أموال الناس ومدخراتهم الشخصية والجماعية عبر صندوق الضمان الاجتماعي وصناديق التعاضد؟ أولئك الذين يهللون لهجرة الشباب ويحيون زياراتهم بشعر "أهلا بهالطة أهلا" ويسمونهم سياحًا؟ أم "المجتمع الدولي" الذي يتفرج على المذابح في غزة، بعد مذابح العراق وسوريا؟ هذا موضوع قلق إضافي.

هدفي اليوم استئصال القلق وإحلال الطموح والثقة

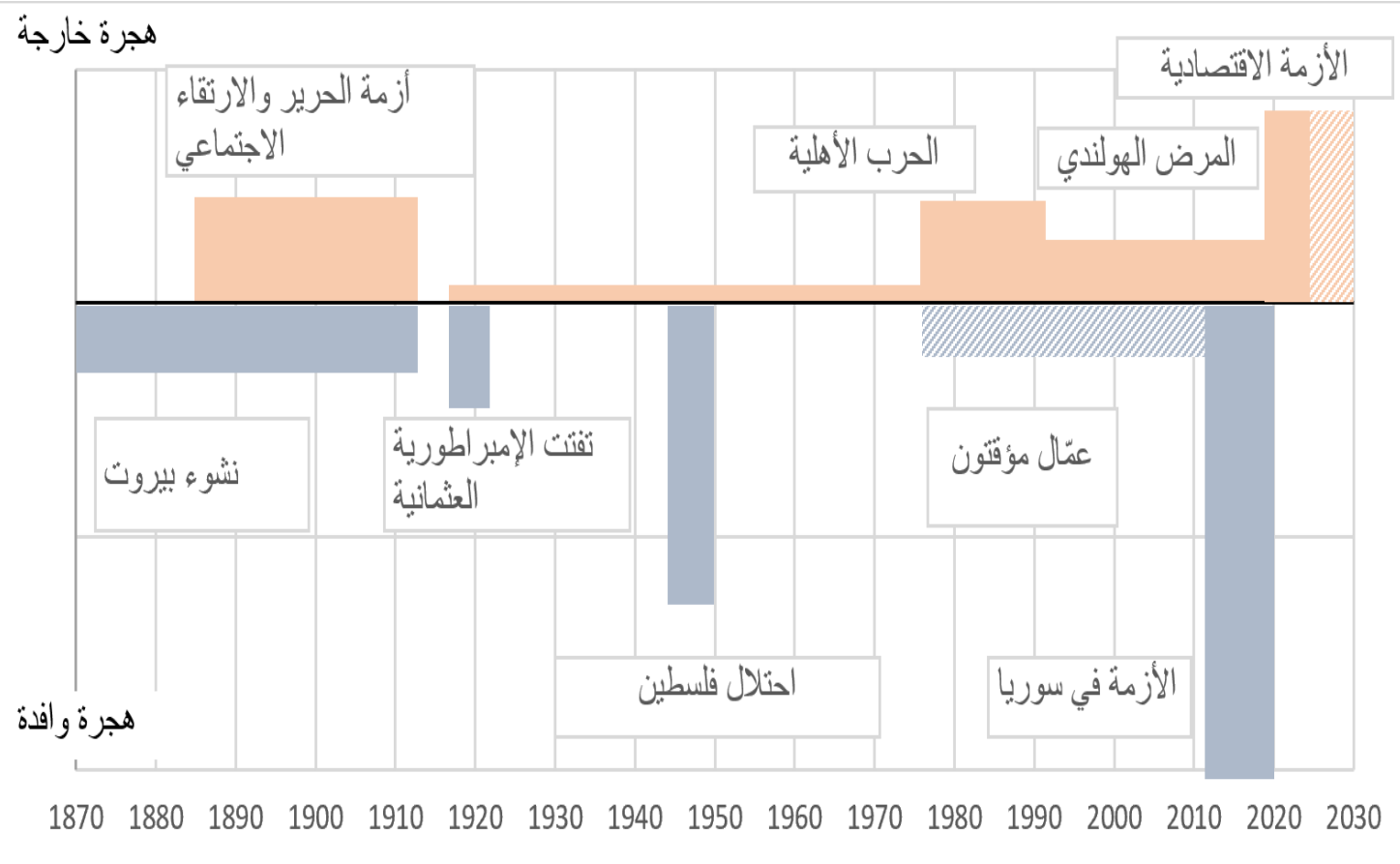
القلق منطلقه الشعور بالضعف ليس إلا. والقوة تبدأ بالمعرفة وبالتجرؤ على المعرفة

في الوقائع المرجعية، الهجرات داخل لبنان



- تشكل لبنان منذ قرن على أسس طائفية موروثه من نظام المتصرفية (إثر حرب أهلية طاحنة)،
- تميّزت الطوائف بحسب طابعها الريفي أو المدني وبحسب تركّزها في متصرفية جبل لبنان أو في ولاية بيروت (الحديثة والمزدهرة) أو في ولاية دمشق (الأقضية الأربعة)،
- كانت قطبية بيروت واضحة من الأصل وحولها شبكة مؤسسات اقتصادية وخدماتية تضبط الريف
- تجذرت الطائفية ووصلت إلى حرب أهلية مديدة التي أنجزت مأسستها على شكل هدنة محكومة بالقلق والتعطيل، من دون انفلات العنف إلى اليوم
- برغم ذلك، تكثّفت العلاقات الاجتماعية وتشابهت التطورات الديمغرافية بين سكانه ضمن الحدود التي رسمت له إثر هجرة مستمرة فرّغت الريف.

في الوقائع: هجرات كثيفة وعديدة، إلى الخارج ومن الخارج



الهجرة تحولت أساطير (12 مليون في البرازيل)، أما الهجرات الوافدة فلا نذكرها، وهي ولدت بيروت. الأسباب والنتائج مختلفة، لا تراث ولا قدر، بل نتيجة قرارات ولا قرارات، وفشل وجبن.

هجرة بدايات القرن العشرين 1880 إلى 1914: مع توسع الرأسمالية التجارية الأوروبية، وتحديث السلطنة بإرساء الملكية والنقد المصري، وتوسع التعليم، انفتحت مجالات الارتقاء الاجتماعي، في مجتمع دخل في بدايات انتقاله الديمغرافي،

هجرة الحرب ونظام الهدنة الممددة 1984 إلى 2019: أسعار داخلية ترتفع 3 مرات قياسا بالخارج، وتركز على أنشطة التوزيع والخدمات، وأعلى نسبة إنفاق على التعليم، وهجرة اللبنانيين ليجدوا عملا بدخل معقول مقابل استقدام فقراء وفقيرات العالم ليستفيدوا من الاختلال، فيمول فائض الاستهلاك وتستهلك الودائع: 300 مليار دولار أنفق منها 250 مليارا، والهجرة تفوق التزايد الطبيعي

أما هجرة تفكك اللا-دولة منذ 2019 وإلى متى؟: فهي نهاية العالم، وتصفية المجتمع والمؤسسات والطموحات، بعنوان التكيف.

في الوقائع:

التطور السكاني والمجالي في لبنان وسوريا، افتراق مساراتهما، ومخاطر هجرات الريف، وأسبقيّة لبنان

خلافًا للبنان، مجال سوريا مرّكب: قطبا دمشق وحلب متنافسان بضرارة، وحدود الدولة مرتبكة على كل جبهاتها، بما في ذلك مع لبنان، ومجتمعها منقسم بحدة بين المدن وأريافها (أنظمة الملكية) التي لم تدخلها معالم "التحديث" (التصنيع والتعليم والانتقال الديمغرافي) اعتمدت سوريا العروبة مرجعية خطابية-سياسية لاستيعاب مخاطر التفتت (وصولاً إلى الوحدة مع مصر)،

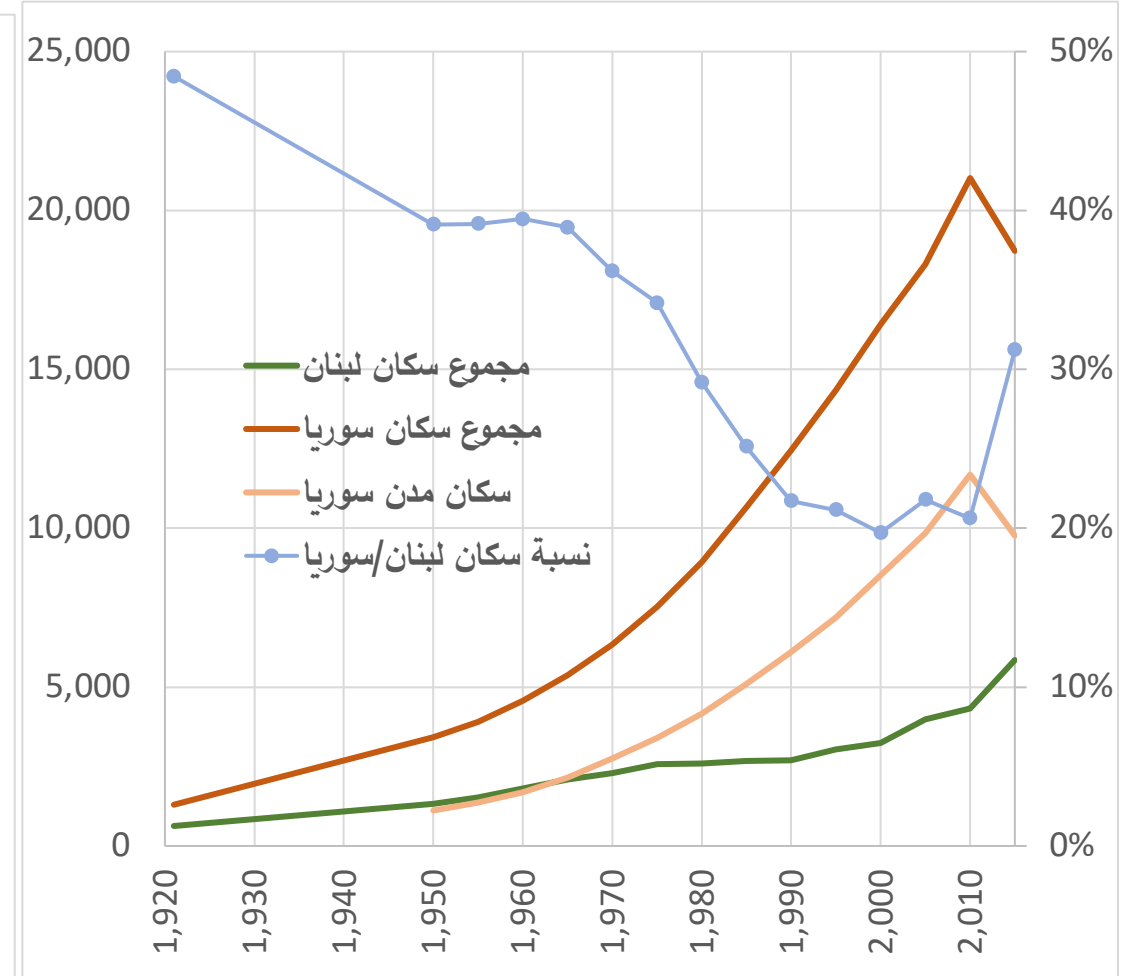
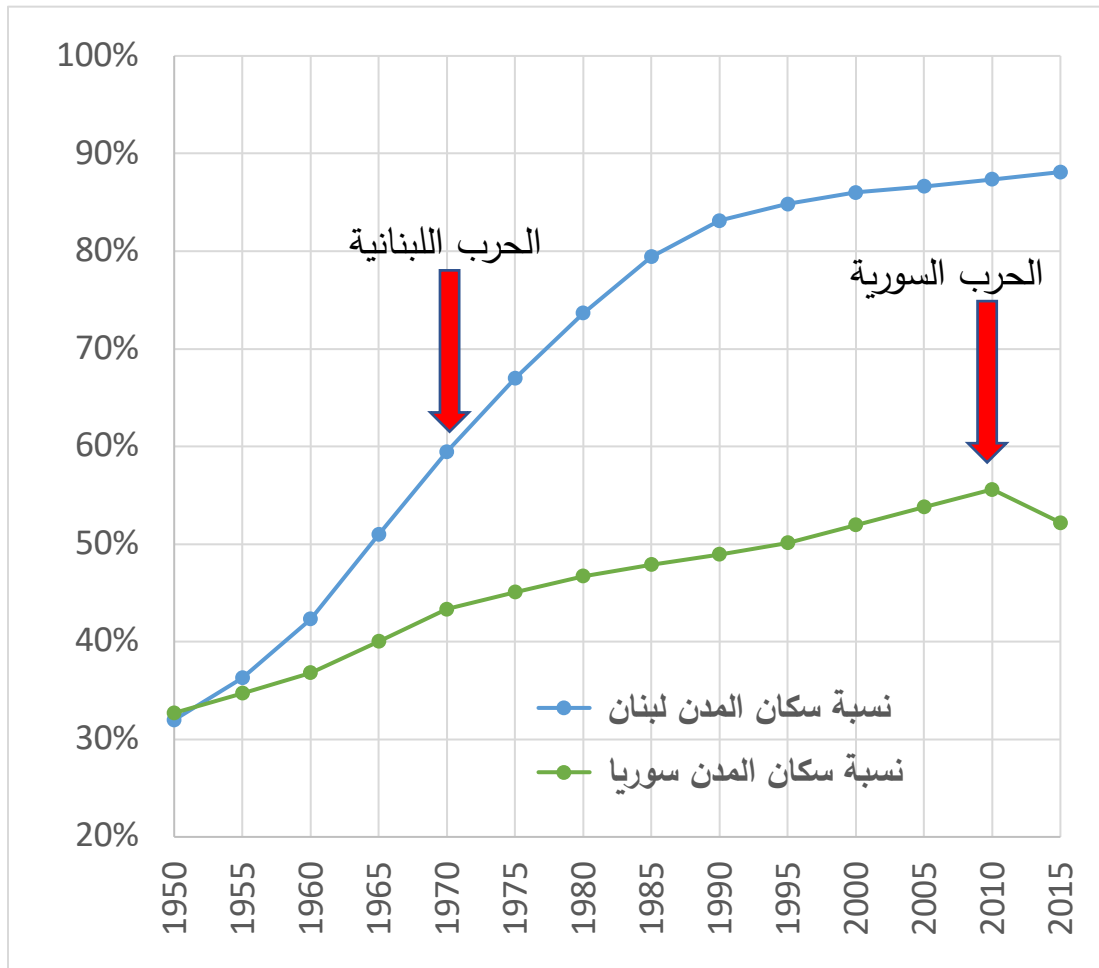
واتبعت سياسات حمائية لتقوية الزراعة والصناعة وأنشأت طرقاً وسكك حديد ومرافئ لربط مجالها والاستغناء عن قطبية بيروت وطرابلس أيضاً. بينما اطمأنت البورجوازية اللبنانية إلى سطوتها واعتمدت ليبرالية مطلقة، وارتضت القطيعة الجمركية والنقدية مع سوريا في مطلع الخمسينيات. ولكون سوريا تحيط بلبنان وباتت، منذ قيام دولة إسرائيل، منفذه البري الوحيد، لم تتردد كل الحكومات السورية عن ممارسة الضغوط على لبنان عبر إقفال الحدود تكررًا.

قام نظام حافظ الأسد مقابل معارضة مدينية على إقامة تحالف مع الريف، الذي غذى الجيش والأجهزة الأمنية واستفاد من دعم مستمر،

أطاحت بذلك التحالف "إصلاحات" بشار الأسد، فتسارعت هجرة الريفيين، بنهاهم العشائرية، إلى "العشوائيات" وكانوا وقود الحرب الأهلية، فتفتت البلد.

على الرغم من قربهما، لم تنشأ بين لبنان وسوريا علاقات اقتصادية، ما عدا قدوم العمال السوريين بكثافة، من دون عائلاتهم، إلى لبنان، وانتقال العديد من أصحاب الرساميل والمهنيين السوريين إلى بيروت حتى السبعينيات، ثم ضباط الأجهزة الأمنية خلال الحرب اللبنانية وبعدها، ومشاركتهم في الصفقات التي ازدهرت خلال ما سمي "إعادة الإعمار"، فاستوردوا خبراتهم المستحدثة إلى سوريا لا سيما بعد سنة 2000، وأسهموا في خرابها.

التطور السكاني في لبنان وسوريا، افتراق مساراتهما، ومخاطر هجرات الريف، وأسبقية لبنان في الوقائع



في الخطاب والسياسة

- أمام فداحة الهجرات منه وإليه، اعتمد لبنان، على اختلاف مراحل حياته السياسية منذ الاستقلال، سياسة قوامها إنكار وجود مجتمع واقعي، مقابل رصد التقلبات الخارجية تحيئًا متخبّطًا وتكيّفًا ارتضائيًا.
- على الرغم من الإنكار والجهل والمأسسة الطائفية، تكرر، خلال 100 عام، التكثف في لبنان، إنما وفق نظام متفكّك، بينما انكسر في سوريا، بعد تسرّب مديد على عوامله.
- في التحيّن، أدى احتلال فلسطين إلى فصل حيفا منافسة بيروت عن المنطقة، وإلى تحويل خطوط النفط، وأدت التأميمات إلى اعتماد السرية المصرفية وتورّم القطاع المصرفي،
- لكنه أدى أيضًا إثر هزيمة 67 ونشوء منظمة التحرير وطردها من الأردن وتطويقها في مصر وسوريا إلى استقرارها في لبنان وأتت اتفاقيات مصر وإسرائيل والرهانات المجرمة على كل ذلك إلى الحرب الأهلية، لا سيما بين أبناء النازحين من الريف...
- وأدت مراهنات مؤيدي بشار الأسد على نصره الوشيك، ورهانات أخصامه على سقوطه الوشيك إلى دخول السوريين سنة 2012
- وأدت المتاجرة والتسول إلى استعفاء الدولة من أمور السوريين والاعتماد على الـUNHCR، وصولًا إلى إكرامية فان در لاين، وترحيب نجيب ميقاتي بها، بينما تتفاخر الجامعات بإنتاج بضاعة للتصدير.

في الخطاب والسياسة: تنظيم الإنكار

الهجرة غير موجودة، فالهويات ثابتة ولا تتعلق بالمجال، ولأن فكرة الدولة والمجتمع ملغاة، وفكرة الإقامة كذلك (مقارنة قانون الجنسية 1925 وقانون الطوائف 1936، بقانون قيد الأحوال الشخصية 1951 واضحة بهذا الخصوص). فلا تعداد للمقيمين، اللبنانيين وغير اللبنانيين، ولا للمواطنين غير المقيمين، منذ 1932!

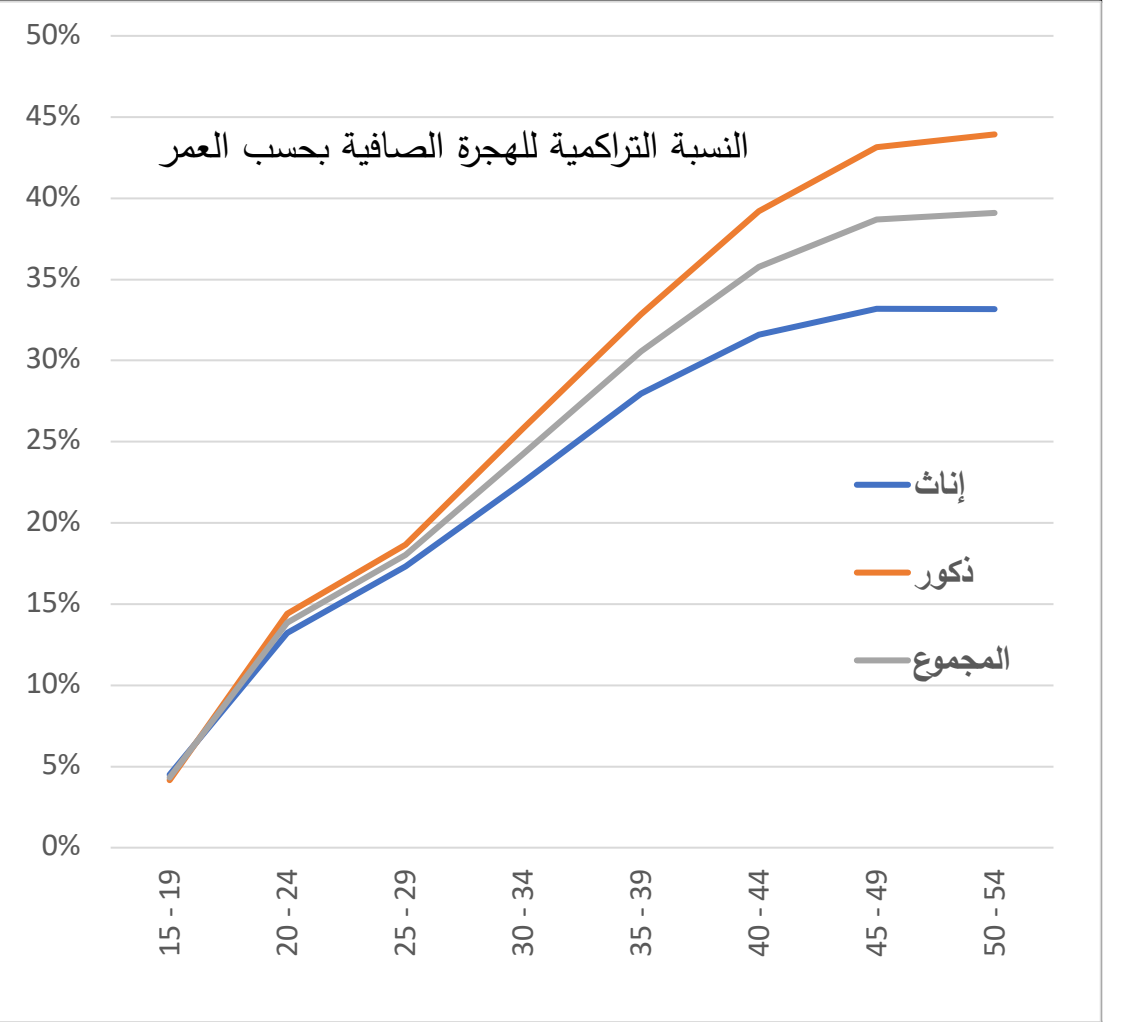
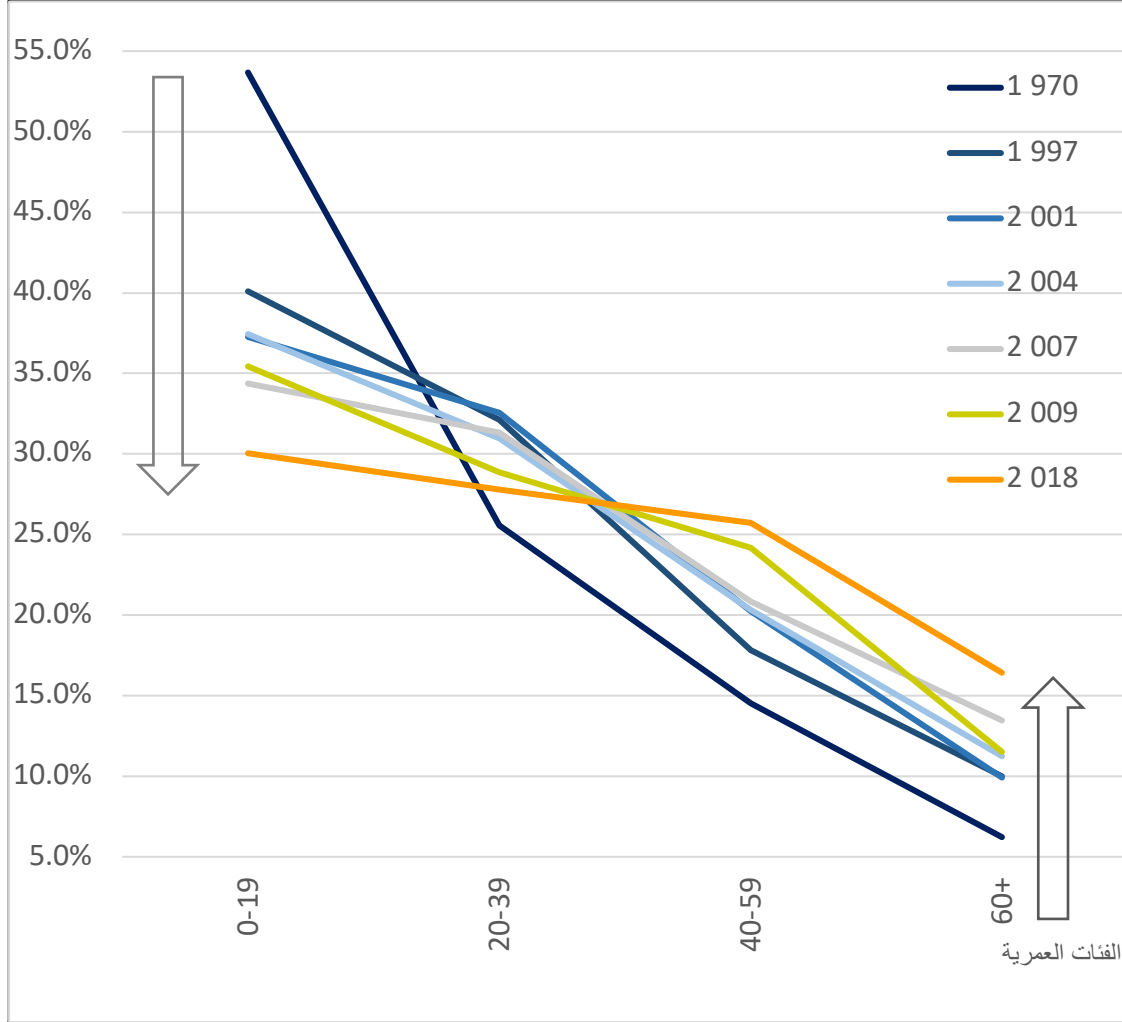
عن غياب؟ لا.

بل للاحتفاظ بالبنى الأسرية والطائفية، أساس نظام السلطة والتنظيم السياسي للمجتمع. لذلك استغنت السلطة، منذ الاستقلال، عن معرفة سكان البلد، بأعمارهم وأوضاعهم الاجتماعية والمهنية والتعليمية والصحية، وأماكن إقامتهم وعملهم، وجنسياتهم... أي عن أسس قيام الدولة بوصفها إدارة أرض وسكان، وعن الجباية وتأطير الموارد، مستبدلة الوقائع بالمتخيل المتحجر والقلق حكماً ودوماً.

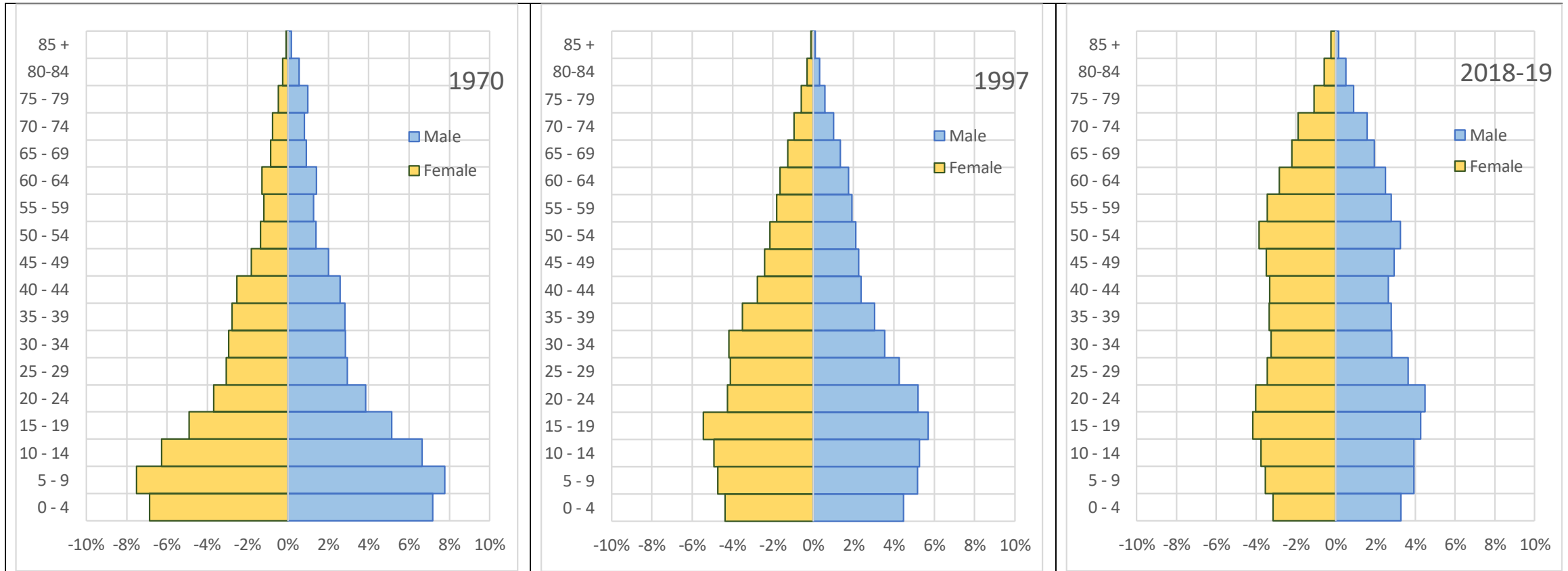
العائلات والطوائف وزعمائها ومفاتيحهم هي الثابت، أما الوقائع فمتفلّته، تذكّر بحالها فجائياً وعنفيّاً:

- لا البلدية تمثل المقيمين الذين يؤدون الضرائب ويتلقون الخدمات،
- ولا علاقة لكل الكلام عن اللا-مركزية بما يفترض أن يكون التنظيم الإداري لبلد ما،
- ولا الأحزاب تطرح مشاريع حكم وخيارات سياسات عامة، لا تعاملًا ولا استباقًا، لا في الإفلاس ولا في إعادة تشكل الإقليم، ولا في الهجرة، الخارجة والوافدة معاً.

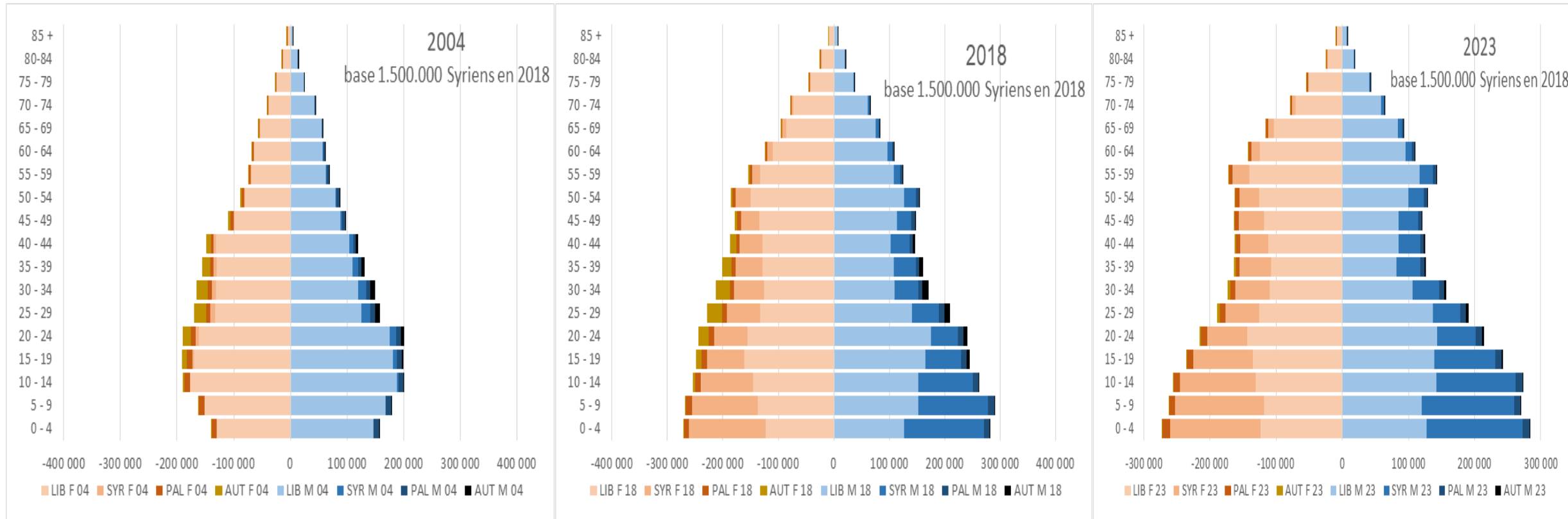
تنظيم الإنكار، نصف الشباب للتصدير بين 1996 و2008، ومجتمع تغيرت بنيته العمرية



تنظيم الإنكار، هيكل أعمار اللبنانيين المقيمين (مع التجنيس)



تنظيم الإنكار، تطور الواقع السكاني حتى ٢٠٢٣ ، بالأعداد والجنسيات

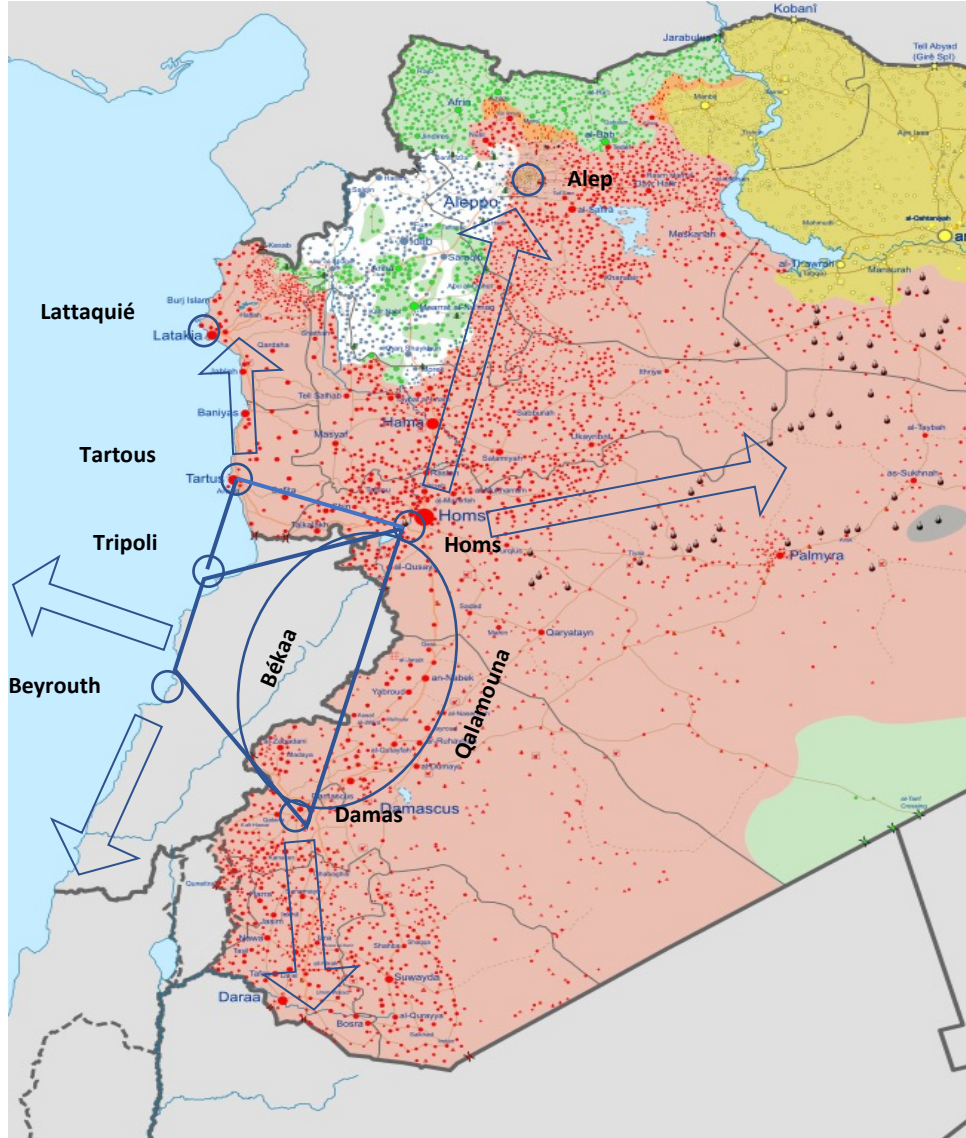


في المسارات والبدائل، وثنائية الإجراءات والتوقعات

مسألة "النزوح السوري" ليست قائمة بذاتها، فهي تتداخل واقعياً مع

- هجرة اللبنانيين وآثارها على البنية السكانية
- حالة الإفلاس والتسوّل والتهميش التي وقع فيها لبنان
- التشنج الإقليمي الذي أدى إلى العقوبات على سوريا وإلى الحرب في فلسطين والاصطفافات حول ترتيبات الإقليم بدل ترك الأمور تسير وفق مسارها التلقائي، هناك أمور واجبة،
- بعضها عائد لقرار محلي بحت
- التعليم وتأثيره على الكفاءة وإنما أيضا على السلوك الأسري والإنجاب،
- التصنيف الإداري وتحديد الموجبات والحقوق في العمل والخدمات والتكليف، علماً أن غير اللبنانيين لا ينتمون إلى طوائف، فاللبنانيون وحدهم يتمتعون بهذه النعمة، إنما اختيارياً
- أنظمة الإقامة والسكن وتأثيرها على ضبط التشكلات العشائرية والسياسية القائمة والممكنة الحصول بين السوريين...
- بعضها عائد لتفاوض مع سوريا، ونتائجه مرجحة، وإن كانت غير مضمونة، لتصحيح مفاعيل النزوح وإنما أيضاً ما تراكم من تشوهات منذ الاستقلال وما أصاب لبنان وسوريا من تهميش في الإقليم
- بعضها متوقف على الأطراف الإقليمية والدولية التي يتوجب السعي إلى التأثير بها من دون ضمانة للنجاح السريع

في المسارات والبدائل، وثنائية الإجراءات والتوقعات



الدولة، قبل كل شيء إدارة لمجال وتنظيم لسكان:

■ السكان، وصفنا الجنسية والإقامة:

- التعداد
- تحديد الفئات، وموجبات وحقوق كل منها
- مواطن مقيم، مقيم غير مواطن، مواطن غير مقيم
- خيار الانتماء الطائفي

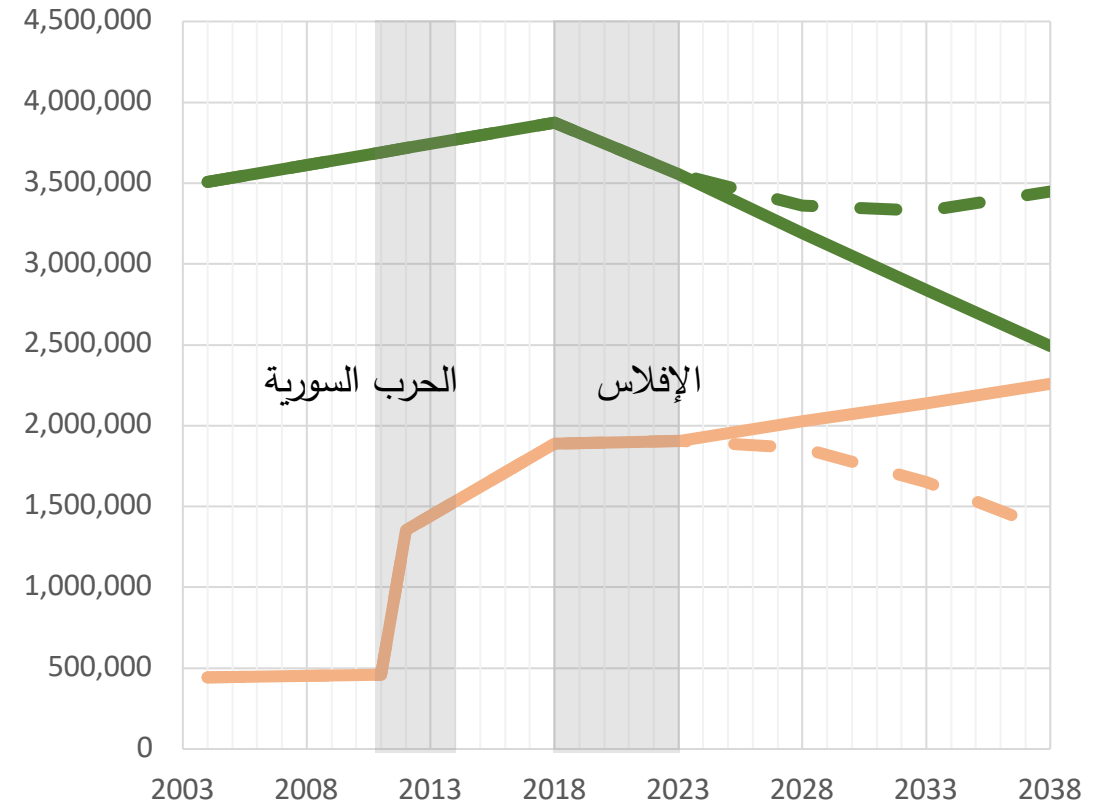
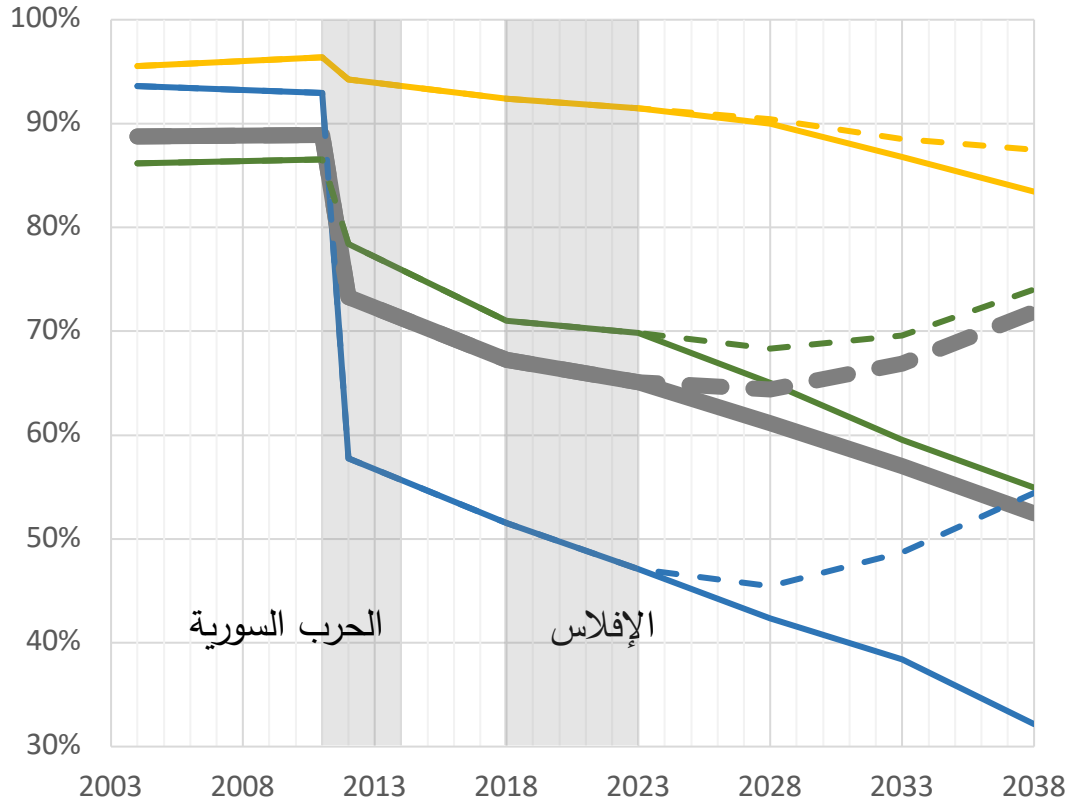
■ المجال، افتراق ساذج وتداخل محتوم، لبنان وسوريا:

- مثلث طرابلس-حمص-طرطوس
- محور دمشق بيروت
- ثنائية البقاع والقلمون

■ شرعية السلطة، بدل الأساطير والخوف:

- الخسائر والتضحيات الاستثمار
- الحق بالحقوق

في المسارات والبنى العمرية (التلقائي الحاصل والمرتجى الممكن، من دون المفاجآت والمراهنات)

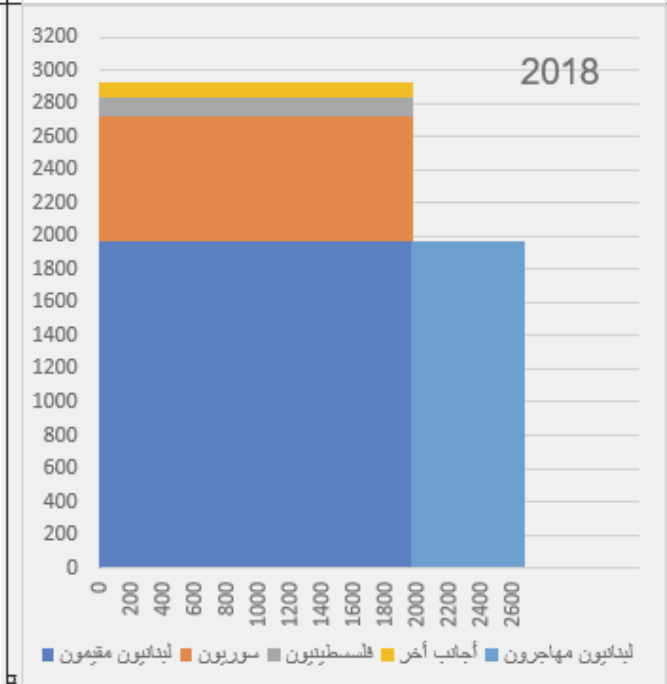
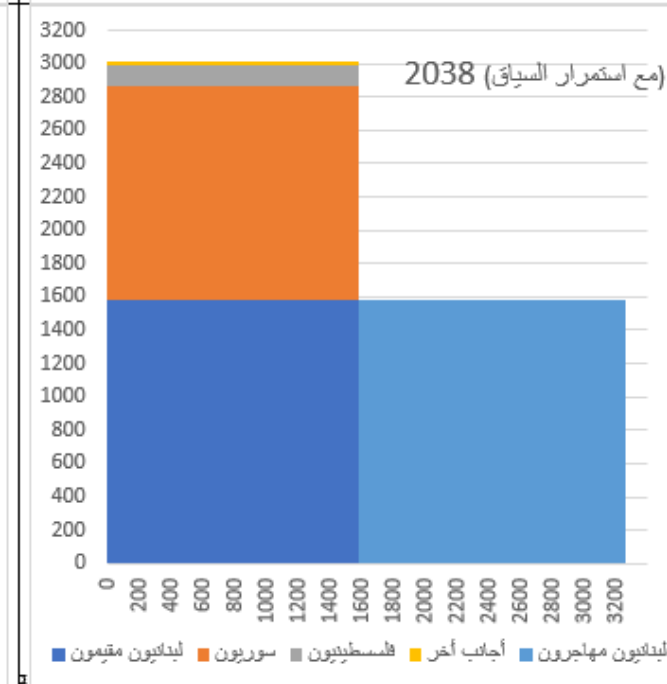
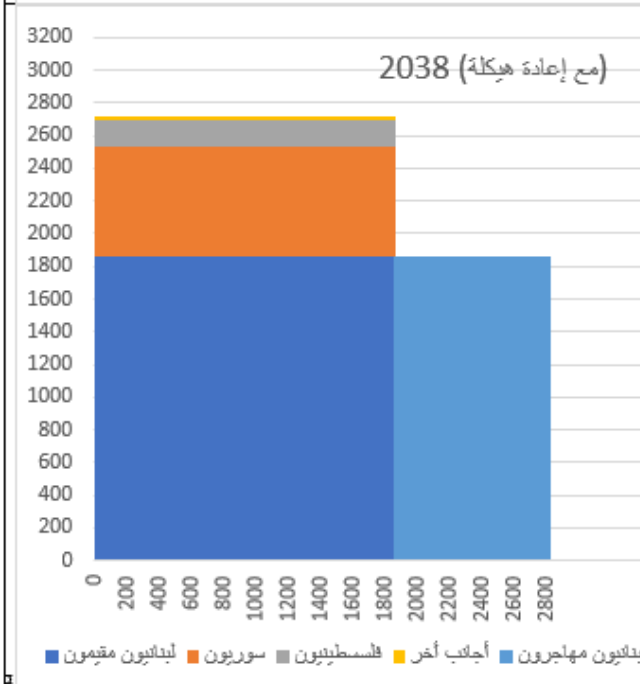
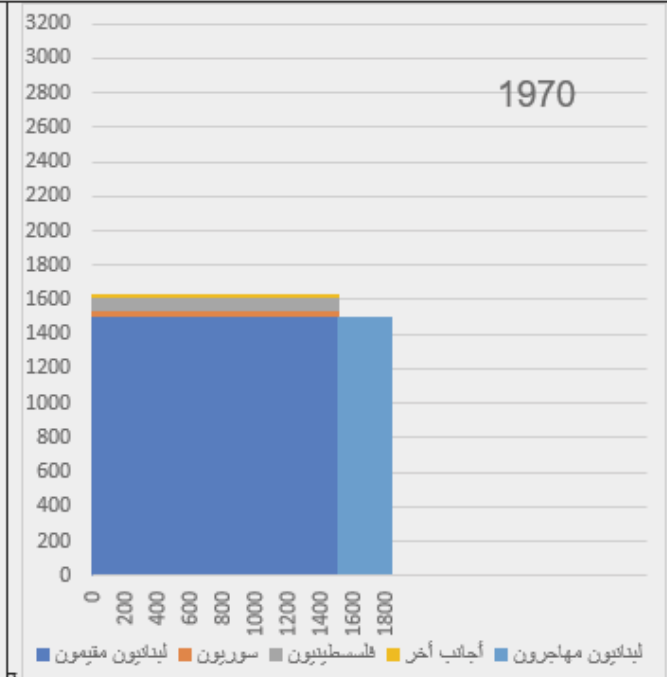
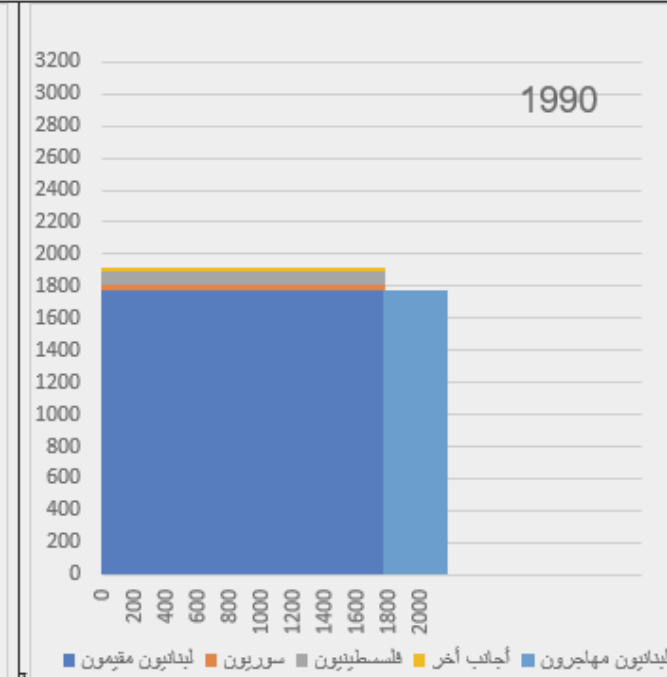
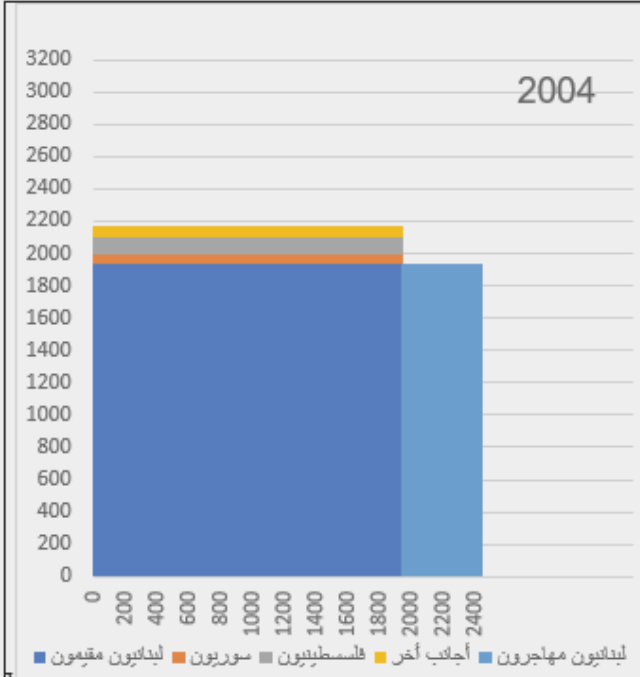


- نسبة اللبنانيين الإجمالية وفق المنحى التلقائي
- نسبة اللبنانيين بين 15 و64 وفق المنحى التلقائي
- نسبة اللبنانيين الإجمالية وفق أفضل المرتجى
- نسبة اللبنانيين بين 15 و64 وفق أفضل المرتجى
- نسبة اللبنانيين دون 15 سنة وفق المنحى التلقائي
- نسبة اللبنانيين فوق 64 وفق المنحى التلقائي
- نسبة اللبنانيين دون 15 سنة وفق أفضل المرتجى
- نسبة اللبنانيين فوق 64 وفق أفضل المرتجى

- لبنانيون تلقائي
- لبنانيون مرتجى
- أجانب تلقائي
- أجانب مرتجى

انقسام كامل بين الجنسية والإقامة

وما يرتب من إعادة
صياغة للمفاهيم
وللأنظمة



عودة لدواعي القلق

وتحويلها إلى تقدير للمخاطر والطموحات وإلى المفاضلة بين خيارات كمعنى للسياسية

السوريون واللبنانيون بشر، والجنسية معيار سياسي، مثله مثل العشائرية والطائفية... لكن المعايير السياسية لا تستنفد صفات البشر بل تأتي لتأطيرهم وفق اعتبارات تاريخية، من منظار الدول، ووفق السياسات التي تعتمدها الدول.

فصفات البشر هي أولاً عديدهم ثم توزعهم العمري ثم معدلات إنجابهم ووفياتهم، وهي مستويات تعلمهم وكفاءتهم وأوضاعهم الصحية ومهنتهم... وانتظامهم الاجتماعي-السياسي، والبشر يتحركون، وحركتهم ازدادت بحدة مع تطور وسائل النقل والتواصل.

أنتم شباب في جامعة كانت إحدى أساتذاتها رائدة في رصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وحجم تعرضهم للهجرة، هي شوهيغ كسباريان،

هل تترضون أن تكونوا بضاعة يرتاح المجتمع لتصديرها لأنه مكبل بنظام سياسي يصرّ على استبقائه وإن بدّد نفسه وبشره؟

استذكروا 2012، منذ 12 سنة، كم كان عمركم؟ ماذا كان يدور في الوقائع وأين كان الخطاب؟ تفككت سوريا وتدفق النازحون وكأن لا شيء يحصل.

استذكروا 2018، منذ 6 سنوات، كم كان عمركم؟ ماذا كان يدور في الوقائع وأين كان الخطاب؟ حصل الإفلاس على الرغم من التنبيه والتحذير واليوم تعافٍ وكأن لا شيء حصل.

القلق سببه واحد وواضح: ما أورثه لكم جيل أهلكم الذي ارتضى الحرب وهدنتها العاجزة.

وبيدكم أن تنهوا خمسين سنة من المآسي في لبنان أولاً لأنه عاش قبل كل المنطقة ما يجتاحها اليوم من المآسي. وهو طموح مستحق.

فتح الأفق: الفعل لتأطير المجتمع الآتي بدل التكيف مع الرداءة

- الفشل هو المستحكم والخوف والاتجار به
- فشل لمن، نجاح لمن؟
- الحاجة لدولة، لمشروع عام يتخطى نجاحات الأفراد والأسر وفشلهم
 - حاجة للمغادرين ومسؤولية عليهم وطموح لهم
 - حاجة للباقيين ومسؤولية عليهم وطموح لهم
 - حاجة للخارج ومسؤولية عليه واتجاهه
- إرساء شرعية واثقة لدولة حاجة ملحة، ولا يمكن أن تكون شرعية الدولة عندنا إلا مدنية
 - دولة فاعلة في داخلها
 - دولة فاعلة في محيطها
 - بتدرج، وفي مواجهة مخاطر
 - إنما على أساس أفق منفتح على مشروع إجرائي ينهي 50 سنة من حرب وهدنة كلفة استمرارها هائلة فنكون... مواطنين ومواطنات في دولة